

بتاريخ: 14 ديسمبر 2022 العدد: 685 المصدر: موقع البنك المركزي المصري

البنك المركزي: التضخم الأساسي في مصر يسجل 21.5% على أساس سنوي في نوفمبر 2022



أوضح البنك المركزي المصري في بيانه الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 2022 أن التضخم الأساسي **Core Inflation** في مصر سجل معدلا شهريا بلغ 2.7% في نوفمبر، مقابل 0.5% في نفس الشهر من العام الماضي، في حين سجل 21.5% على أساس سنوي في نوفمبر 2022 مقابل 19% في أكتوبر 2022.

[رابط الخبر](#)

الرأي

● بداية، تجدر الإشارة إلى أن هناك معدلان للتضخم في مصر: الأول يصدره الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، وهو معدل التضخم العام **Headline inflation** والذي يعكس معدلات التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على بنود الإنفاق المختلفة مرجحة وفقا للأوزان النسبية الواردة ببحث الدخل والإنفاق والاستهلاك. والثاني يصدر عن البنك المركزي المصري، وهو معدل التضخم الأساسي **Core Inflation** والذي يقوم بحساب معدلات التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بعد استبعاد بندي (الخضراوات والفاكهة، وتمثل 8.8% من السلة السلعية للمستهلكين؛ والعناصر المحددة إداريا وتمثل 19.4% من السلة السلعية للمستهلكين)، أي أنه يستبعد ما مجموعه 28.2% من بنود الإنفاق التي يتم أخذها في الاعتبار عند احتساب معدل التضخم العام، وذلك على أساس أن البند الأول شديد التقلب، والثاني تتحدد فيها الأسعار من جهات بعينها وليس على أساس تغيرات العرض والطلب في السوق. وهذا يعني أن معدل التضخم الأساسي يعكس أقل معدلات التضخم على أرض الواقع.

● وبمتابعة التطور في كلا المعدلين منذ أكتوبر 2021، يظهر بوضوح أن كلاهما في اتجاه تصاعدي، وهذا متوقع، ولكن الملفت أن معدل التضخم الأساسي الذي يصدره البنك المركزي قد تجاوز للشهر الخامس على التوالي، وتحديدًا بداية من يوليو 2022، معدل التضخم العام الصادر عن الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء. وهذا أمر غريب ولم يحدث خلال السنوات الأخيرة إلا في عام 2017، كما هو موضح في الشكل أدناه. وتأتي الغرابة من كون معدل التضخم العام هو الأشمل في البنود، وبالتالي من المتوقع أن يكون هو الأعلى دائمًا، ومن هنا وجب التحليل لتفسير هذه الظاهرة، على النحو الآتي:

- سجل الرقم القياسي لبنود معدل التضخم الخاص بالبنك المركزي نحو 132.19 في نوفمبر 2022 مقابل 111.06 في نوفمبر 2021، وبذلك يصل معدل التضخم الأساسي لـ 21.5% وفقا لحسابات البنك المركزي، بينما بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 138.09 في نوفمبر 2022 مقابل 117.07 في نوفمبر 2021 وبذلك يكون معدل التضخم في حدود 18.7% وفقا لحسابات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء.

- مع ثبات سنة الأساس (2018-2019) لمعدلي التضخم (الأساسي والعام) وعدم تغير أوزان البنود المختلفة لكليهما؛ أي عدم تغير المنهجية المحاسبية، يُعزى الاختلاف بين معدلي التضخم بالضرورة إلى طبيعة تحرك أسعار بنود الإنفاق نفسها، وتحديداً، تحرك كبير ومستمر في البنود المستقرة للإنفاق على مدى سنوات، مما يعكس مدى حدة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري حالياً.

● ترجع أسباب ارتفاع معدل التضخم بشكل عام كما يعلم الجميع إلى الارتباك الاقتصادي العالمي، ولكنها تعود أيضاً بصورة أكبر إلى مشكلات تتعلق بأسلوب إدارة المنظومة الاقتصادية داخلياً، لا سيما مع قرارات البنك المركزي المعيبة الصادرة في مارس 2022، وتدخله في التجارة الخارجية بشكل غير مسبوق مما تسبب في شلل كبير للمنظومة الإنتاجية، وقد تناول المركز تفصيلاً تبعات هذا القرار في أعداد سابقة من رأي في خبر.

● ويضاف إلى ما سبق انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار بشكل كبير في الآونة الأخيرة، مما أدى لرفع أسعار الواردات بصورة غير مسبقة فضلاً عن عدم توفرها محلياً نتيجة لقرارات المركزي سالفة الذكر. ومن الملاحظ أن تخطي معدل التضخم الأساسي للمعدل العام قد تكرر في عام 2017 عقب انخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار وقتها، وبالتالي هناك ارتباط بين الظاهرتين.

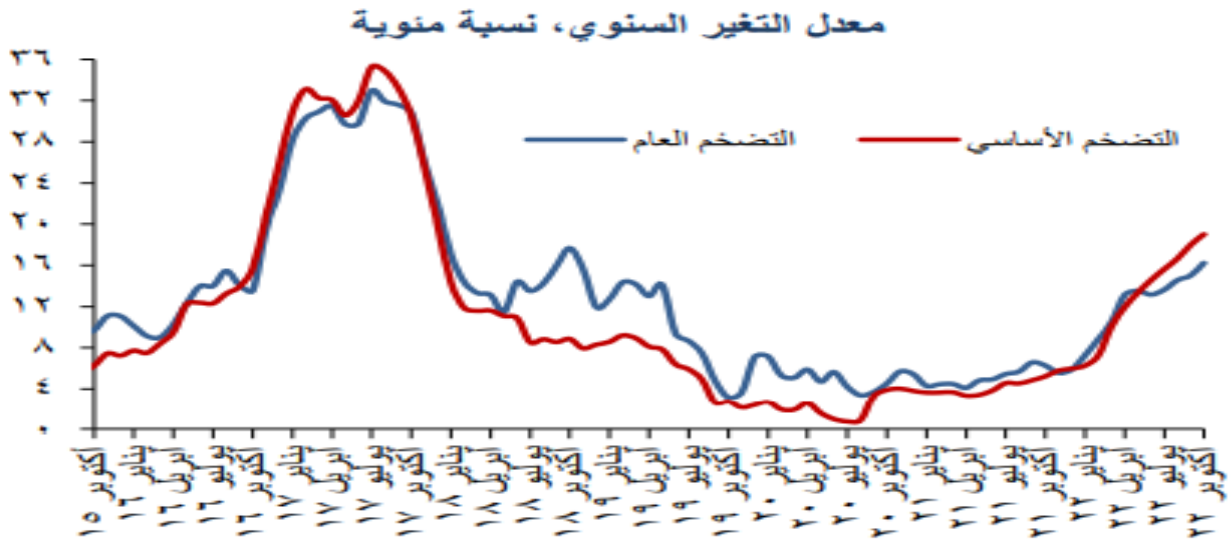
● في ظل استمرار هذا الوضع، من المتوقع أن يتجاوز متوسط التضخم المعدل المستهدف الذي وضعه البنك المركزي والذي يقدر بنحو (7%) بـ ± 2 نقطة مئوية مع نهاية 2022.

● وفي مواجهة الموجة التضخمية والتشديد النقدي، يلجأ البنك المركزي المصري مثل البنوك المركزية في العالم لرفع أسعار العائد الأساسية، وهو ما تم بالفعل في 19 مايو 2022 بواقع 200 نقطة أساس، ثم في 27 أكتوبر 2022 بواقع 200 نقطة أخرى، وبذلك تصل أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي، وسعر الائتمان والخصم إلى 13.25% و14.25% و13.75%، و13.75% على الترتيب (البنك المركزي المصري، 2022).¹

¹ البنك المركزي المصري، بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 27 أكتوبر 2022.

● ولكن من المهم الإشارة إلى أن رفع سعر الفائدة لن يؤثر بالضرورة على التضخم خاصة في الحالة المصرية، نظرا لكون التضخم ليس نتيجة ارتفاع السيولة وإنما يرجع جزء كبير منه إلى أسباب تتعلق بمشاكل العرض والإنتاج. وقد سبق وعقد المركز ندوة تناولت بالتفصيل هذا الموضوع.²

● وبناء على ما سبق، فلا يمكن معالجة تصاعد معدلات التضخم دون معالجة التحديات الحقيقية التي تعوق الإنتاج، والتي يرتبط غالبيتها بأسباب محلية، وعلى رأسها تقييد الواردات؛ لذا نأمل أن يتم الالتزام بما أعلنه البنك المركزي بشأن الإلغاء الكامل لقراراته السابقة والتي تسببت في اختناقات سلاسل الإنتاج.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2022 (c)
جميع الحقوق محفوظة

² لينك نموذج جديد للاقتصاد الكلي في مصر - التطبيق الأول: تحليل مفصل لاتجاهات التضخم خلال الشهور الاخيرة